

## مؤتمر العمل الدولي

### الدورة الرابعة

( جنيف ، ١٨ تشرين الأول / أكتوبر - ٣ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٦٦ )

### التوصية رقم ١٩

#### توصية بشأن موافاة مكتب العمل الدولي بالمعلومات

الإحصائية وغيرها من المعلومات عن الهجرة

من البلدان إليها واعادة المهاجرين

إلى أوطانهم وعيورهم

إن المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية ،

وقد دعا مجلس ادارة مكتب العمل الدولي الى الانعقاد في جنيف ،

حيث عقد دورته الرابعة في الثامن عشر من تشرين الأول / أكتوبر

عام ١٩٦٦ :

وإذ قرر اعتماد بعض المقترفات المتعلقة بموافاة مكتب العمل الدولي

بالمعلومات الإحصائية وغيرها من المعلومات عن الهجرة من البلدان

واللها واعادة المهاجرين إلى أوطانهم وعيورهم ، وهي موضوع البند

الثاني في جدول أعمال هذه الدورة :

وإذ قرر أن تأخذ هذه المقترفات شكل توصية ،

يعتمد في هذا اليوم الثاني من تشرين الثاني / نوفمبر عام اثنين وعشرين وتسعمائة

وألف ، التوصية التالية التي ستسمى توصية احصاءات الهجرة ، ١٩٦٦ ، والتي

ستعرض على الدول الأعضاء في منظمة العمل الدولية للنظر فيها تمهيداً لتنفيذها عن طريق تشريع وطني أو بغيره من الطرق ، وفقاً لأحكام دستور منظمة العمل الدولية :

### أولاً

١ - يوصي المؤتمر العام بأن ترسل كل دولة عضو في منظمة العمل الدولية إلى مكتب العمل الدولي جميع المعلومات المتوفرة لديها عن الهجرة منها واليها ، واعادة المهاجرين الى أوطانهم ، وعيورهم أثناء سفرهم منها وعودتهم اليها ، وعن التدابير المتخذة أو المزمع اتخاذها بصدر هذه المسائل ٠

٢ - ينبغي أن ترسل هذه المعلومات ، بقدر الامكان ، كل ثلاثة أشهر وقبل انقضاء ثلاثة أشهر من انتهاء الفترة التي تتناولها هذه المعلومات ٠

### ثانياً

يوصي المؤتمر العام بأن تبذل كل دولة عضو في منظمة العمل الدولية قصارى جهدها لموافقة مكتب العمل الدولي ، في حدود المعلومات المتوفرة لديها ، وقبل انقضاء ستة أشهر من انتهاء السنة التي تتناولها هذه المعلومات ، بالأعداد الإجمالية للمهاجرين منها واليها ، مبينة المواطنين والأجانب كل فئة على حدة ، ومحددة بصورة خاصة ، بالنسبة لمواطنيها ، وبقدر الامكان بالنسبة للأجانب ، ما يلي :

(١) الجنس :

(٢) العمر :

(٣) المهنة :

(٤) الجنسية :

(٥) بلد آخر اقامة :

(٦) البلد المزمع الاقامة فيه .

### ثالثاً

يوصي المؤتمر العام بأن تعقد كل دولة عضو في منظمة العمل الدولية مع الدول الأعضاء الأخرى ، إن أمكن ذلك ، اتفاقيات من أجل :

(أ) اعتماد تعريف موحد لكلمة "مهاجر" ؛

(ب) تحديد البيانات الموحدة التي يجب أن تسجل على أوراق اثبات الشخصية التي تصدرها السلطات المختصة في الدول الأعضاء الأطراف في مثل هذه الاتفاقيات للمهاجرين من الدول الأعضاء واليها ؛

(ج) اتباع طريقة موحدة لتسجيل المعلومات الاحصائية المتعلقة بالهجرة من هذه الدول واليها .